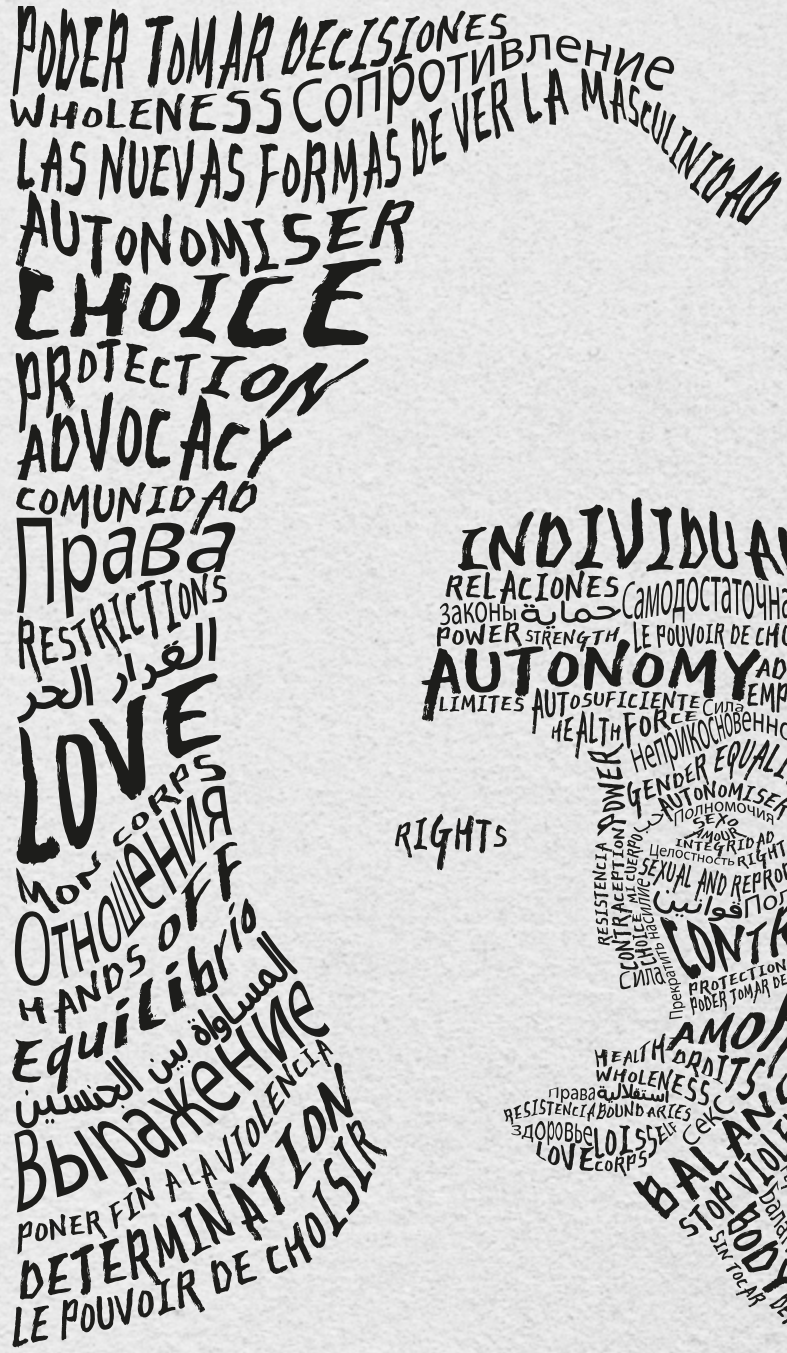


جسدي ملكٌ لي وحددي

المطالبة بالحقّ في
الاستقلال الذاتي
وتقرير المصير

أبرز النتائج



عمل فني بواسطة ربيكا أرتيم

يُقصد بمفهوم الاستقلالية الجسدية أن تكون لدى النساء القوة والقدرة على اتخاذ قراراتٍ تتعلق بأجسادهن ومستقبلهن دون عنفٍ أو إكراه. ويشمل ذلك اتخاذ القرار حول ممارسة العلاقة الحميمة من عدمه وعند الرغبة فقط ومع الطرف المرغوب فيه. كما يشمل أيضاً اتخاذ القرار بشأن الرغبة في الحمل وتوقيته. وتعني الاستقلالية الجسدية أيضاً حرية مراجعة الطبيب كلما كانت هناك حاجة إلى ذلك.

ومع ذلك، تواجه النساء والفتيات - بل والأفراد جميعاً - قيوداً بشأن استقلاليتهن الجسدية. ويمكن أن تكون العواقب المترتبة عن ذلك وخيمة فيما يتعلق بصحتهم ورفاههم وإمكاناتهم في الحياة. وثمة ارتباطٌ وثيق بين الاستقلالية الجسدية والحقّ في السلامة الجسدية الذي يكفل للأفراد السلامة من تصرفات جسدية لا تلقى رضاهم.

القُدرة
على الموافقة،
والحقّ
في الرفض

قياس الاستقلالية الجسدية

في حين أن مصطلح الاستقلالية الجسدية أضحي جزءاً من مفردات الحركات النسوية والصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، فإنه ما زال عصبياً على التقديم في صورة تعريف بسيط، وعلى القياس الميسر. ومع ذلك، فعندما أقرت الأمم المتحدة خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ذات الأثر التحويلي والأهداف السبعة عشر المصاحبة لها، أرست بذلك مؤشرات لمساعدة الحكومات في تتبع التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف وغاياتها؛ مثل الغاية 5-6 المتمثلة في تحقيق الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية للجميع.

وتحدّد ذلك مؤشران لقياس معدل التقدم في هذا الجانب؛ الأول هو المؤشر 1-6-5 الهادف إلى قياس نسبة النساء في الفئة العمرية من 15 إلى 49 ممن يتخذن قراراتهن باختيارهن وعلى أسس مستنيرة بخصوص العلاقات الجنسية واستخدام وسائل تنظيم الأسرة والرعاية الصحية الإنجابية. والثاني هو المؤشر 2-6-5 المعني باقتفاء عدد البلدان ذات القوانين والأنظمة التي تكفل إتاحة خدمات الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية للنساء والرجال في سن 15 فما فوق إتاحة تامة ومنصفة وما يتصل بذلك من معلومات وتثقيف. وكانت هذه المؤشرات معاً بمثابة طفرة كبيرة في قياس قدرة المرأة على اتخاذ القرارات، وشكّلت بيئةً تمكينيةً لاتخاذ القرارات المستقلة.

القدرة على اتخاذ قرارات مستقلة بشأن جسدك

يستند مؤشر التنمية المستدامة رقم 1-6-5 إلى إجابات النساء على ثلاثة أسئلة:

- 1 من يتخذ القرارات المتعلقة بالرعاية الصحية لكُن؟
- 2 من يتخذ القرار عادةً بشأن استخدام وسائل تنظيم الأسرة من عدمه؟
- 3 هل بوسعك رفض زوجك أو شريكك إذا لم تكن لديك رغبة في العلاقة الحميمة؟

لا تُعد المرأة متمتعة بالاستقلالية في اتخاذ قرارات الصحة الإنجابية وتمتكنة من ممارسة حقوقها الإنجابية إلا حين تجيب عن الأسئلة الثلاثة كلها بقدرتها على اتخاذ قراراتها بحرية.

55 في المائة فقط

من الفتيات والنساء قادرات على اتخاذ قراراتهن بأنفسهن بشأن الأبعاد الثلاثة كلها المتعلقة بالاستقلالية الجسدية

القوانين الداعمة لاتخاذ القرارات أو المقيدة لها

يتناول مؤشر التنمية المستدامة 2-6-5 القوانين والأنظمة التي تضمن إتاحة السبل إلى خدمات الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية للنساء والرجال إتاحة تامة ومتساوية وما يتصل بذلك من معلومات وتثقيف. يقيس المؤشر ما إذا كان هناك قانون داعم وما إذا كانت هناك قيود مفروضة، مثل القيود المتعلقة بالمرء أو شروط إذن الزوج. ومن بين البلدان المشمولة في تحليل صندوق الأمم المتحدة للسكان:

56 في المائة

منها لديها قوانين تدعم التربية الجنسية الشاملة

75 في المائة

منها لديها قوانين تكفل سبل إتاحة وسائل تنظيم الأسرة إتاحة تامة ومتساوية

80 في المائة

منها لديها قوانين تدعم الصحة والعافية الجنسيتين

ما بعد معايير المؤشر 1-6-5

إلى جانب الأبعاد الثلاثة التي جرى تناولها في مؤشر التنمية المستدامة رقم 5-6-1، هناك جوانب أخرى من الاستقلالية الجسدية يُعالجها القانون الدولي بشكل حازم، مثل الحق في الزواج عن طريق الاختيار فقط عندما يكون الشخص ناضجاً بما يكفي لمنح الموافقة الكاملة والحرّة والمستنيرة. بيد أن هناك أيضاً جوانب ما زالت موضع نزاع أو لم تُحل في اتفاقات حقوق الإنسان، مثل الاشتغال الطوعي بالجنس أو تأجير الأرحام.

بعض الانتهاكات المتعلقة بالاستقلالية الجسدية، مثل الاغتصاب، تُجرّم صراحةً وتُدان على نطاقٍ عام. بيد أن كثيراً من الأشكال الأخرى لا تزال قائمة وتُرتكب تحت غطاء الأعراف والممارسات وحتى القوانين، ومعظمها مدفوع بأوجه عدم المساواة المتأصلة بين الجنسين.

زواج الأطفال

تتسبب هذه الممارسة في حرمان الملايين من الفتيات حول العالم في كل عام من حقهن في اتخاذ قراراتهن الخاصة في أي مجال من مجالات حياتهن.

الحرمان من التربية الجنسية الشاملة

قد تصل المراهقات إلى سنّ البلوغ دون امتلاك معلومات دقيقة عن أجسادهن وصحتهن الجنسية. ونتيجة لذلك، يصبحن غير قادرات على اتخاذ قرارات مسؤولة بشأن أنفسهن وعلاقتهن.

تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية (ختان الإناث)

يُعد تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية (ختان الإناث) بمثابة انتهاك لحقوق الإنسان للنساء والفتيات، ويهدف إلى السيطرة على حياتهن الجنسية وأجسادهن.

الاختبار الشرجي القسري

اختبارات غير علمية تهدف إلى "إثبات" السلوك الجنسي المثلي.

الزواج القسري

من خلال الزواج القسري، تصبح العروس سلعة أو ملكية يمكن امتلاكها أو شراؤها أو بيعها أو مقايضتها، دونما اعتبار لحقوقها أو استقلالها.

وسائل منع الحمل القسرية أو التعقيم القسري

ففي بعض البلدان، تعرّض أشخاص من ذوي الإعاقة ومن المجتمعات الأصلية والأقليات المضطهدة، وفي بعض الحالات النساء بشكل عام، لوسائل منع الحمل القسرية أو التعقيم.

جرائم الاغتصاب الناجمة عن معاداة المثليين أو مغايري الهوية الجنسية

يُخطئ الجناة في نظرهم إلى الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي المرتكبة في حق الأفراد غير المتوافقين جنسانياً أو الأشخاص من ذوي الميول الجنسية المتنوعة بأنه "علاجي" أو "تصحيحي".

الإكراه الإنجابي

الإكراه الإنجابي هو أي سلوك يتخذه شخص ما لفرض سيطرته على الصحة الإنجابية لشخص آخر أو لاتخاذ القرار في هذا الشأن. ويمكن أن يشمل ذلك محاولات حمل الشريكة بالإكراه ضد رغبتها وإكراه الشريكة على الإجهاض، والتدخل في وسائل تنظيم الأسرة مثل "الانسلاخ" (الإزالة دون تراض للواقي الذكري أثناء ممارسة العلاقة الحميمة).

"كشوف العذرية"

اختبارات غير علمية تهدف إلى "إثبات" ما إذا كانت الفتاة أو المرأة قد سبق أن اختبرت الجماع.

جرائم قتل "الشرف"

تحدث جرائم قتل "الشرف" في المجتمعات المحلية التي يُعد فيها "شرف" الأسرة أهم من حياة الشخص المعني، الذي عادة ما يكون امرأة، وذلك حال مخالفتها أعرافاً أو ضوابط معينة.

الاغتصاب الزوجي

يتزايد الاعتراف بالاغتصاب الزوجي باعتباره انتهاكاً صارخاً لحقوق الإنسان. ومع ذلك، لا تزال بعض البلدان تسمح للزوج بممارسة العلاقة الجنسية سواء أرادت الزوجة ذلك أم لا.

قوانين "الزواج من المغتصب"

في بعض البلدان، يمكن للرجل الذي يغتصب امرأة أن يفلت من العقاب إذا تزوجها.

عمل فني بواسطة
تايلر سينغلتون



عمل فني بواسطة ريبكا أرتيم

التمسك بالحق في الاستقلالية الجسدية

ينهض مقدمو الخدمات الصحية بدور حاسم في دعم الاستقلالية الجسدية وتأكيدا لكل من يلتزمون الرعاية والحصول على معلومات. ويجب أن يكون المرضى من النساء والفتيات على دراية بحقوقهن، ويجب الحصول على موافقتهم القائمة عن علم. ويمكن للمبادئ التوجيهية الطبية والتدريبات على المتطلبات القانونية والتدريبات الخاصة بمراعاة الفوارق بين الجنسين أن تساعد مقدمي الرعاية الصحية في دعم الاستقلالية الجسدية للمرضى.

إن القوانين لها تأثير كبير على حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين والصحة الجنسية والإنجابية. ويجب أن تتواءم مع مبادئ حقوق الإنسان والتزاماتها المتفق عليها عالمياً، واستعراضها على نحو يراعي منظور النوع الاجتماعي وعدم التمييز. ويجب أن يكون القضاء والشرطة على دراية بهذه القوانين والمبادئ. وينبغي أن تركز القوانين إلى سياسات سليمة وتتطلب الاستثمار لجعلها حقيقة واقعة.

تتبع التقدّم المُحرَّر من خلال بيانات موثوقة وكاملة، موزعة حسب الموقع ومستوى الدخل والنوع والعمر والعرق والمقدرة وغيرها من المتغيرات لتحديد الفئات والمجتمعات المحلية المعرضة لخطر الاستبعاد وتحتاج إلى دعم إضافي. ويتوقف التغيير الهادف والمستدام على الشمولية، إذ يجب ألا يتخلف أحد عن الركب.

يمكننا، بل ويجب علينا، تحقيق الاستقلالية الجسدية للجميع. تتمثل الخطوة الأولى في توضيح المفهوم نفسه وتأكيد. هناك كثير من الأشخاص لا يدركون أن لهم الحق في اتخاذ قرارات بشأن أجسادهم ومستقبلهم.

التعليم عامل أساسي. فالنساء ممن حُزْنَ على مستوى تعليم أعلى هن أقرب من غيرهن إلى اتخاذ قرارات حرة بخصوص وسائل تنظيم الأسرة والرعاية الصحية، وإلى امتلاك القدرة على رفض ممارسة العلاقة الحميمة. ويُعدّ التنقيف الجنسيّ الشامل – أي المعلومات الدقيقة والمناسبة للعمر حول الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية للفرد – أمراً بالغ الأهمية، ذلك لأنه يساعد على تجنب الحمل غير المقصود والأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي ويُتيح للأفراد سبل الدفاع عن أنفسهم. ويُساهم التنقيف الجنسيّ الشامل أيضاً في ترسيخ قيم الاحترام والموافقة والمساواة لدى الجميع، بمن فيهم الفتيان والشباب المراهقين، وهي عناصر أساسية لتحقيق الاستقلالية الجسدية.

يجب أن تصبح **الأعراف الاجتماعية** أيضاً أكثر إنصافاً بين الجنسين. فالارتقاء بفرص النساء وسبل كسب عيشهن وبأدوارهن القيادية في مجتمعهن الصغير وخارجه من شأنه أن يزيد قدرتهن على اتخاذ القرار داخل أسرهن المعيشية وبخصوص أجسادهن. بيد أن إحراز التقدم في هذا الشأن متوقف بالأساس على استعداد الرجال للتخلي عن أدوارهم المهيمنة التي تسبغ على سلطتهم وخياراتهم ميزةً على حساب سلطة المرأة وخياراتها.



عندما يطالب الجميع بالحق في الاستقلالية الجسدية

بمقدور مجتمعاتنا وبلداننا أن تزدهر عندما يحوز كل منا القدرة على اتخاذ القرارات المتعلقة بجسده، والقرارات التي تصوغ مستقبله بإرادته.

وعندما تُمكن النساء والفتيات من اتخاذ أهم قراراتهن تجاه أجسادهن باختيارهن، فإنهن لا يحققن الاستقلال الذاتي بذلك فحسب، بل يعزز ذلك مكاسبهن أيضاً في مجالات الصحة والتعليم والدخل والسلامة. فهذه الأمور تُساهم في بناء عالم ينعم بالعدالة والرفاه الإنساني، وهو ما يعود بالفائدة علينا جميعاً.

عمل فني بواسطة كايسي ناكي



ضمان الحقوق والخيارات للجميع منذ عام 1969

United Nations Population Fund
Third Avenue, New York, NY 10158 605
www.unfpa.org • @UNFPA • 5000-297-212-1